عليها ومطابقا لها والجزئي لو تصوره جماعة كان مطابقا لتلك الصور الحاصلة في اذهانهم كلها
فيجب ان يكون كليا الثاني ان مفهوم لفظ الجزئي كلي وهو ظاهر واذا كان كليا لم يصح تعريفه بانه
هو الذي يمنع الشركة لانه لا شيء من الكلي يمنع الشركة الثالث ان التصور كما مر هو حصول صورة الشيء
في الذهن والمفهوم هو الصورة الحاصلة في الذهن واضافة التصور الى المفهوم في قولنا ما يمنع
نفس تصور مفهومه يقتضي ان تحصل لتلك الصورة في العقل صورة وهو باطل واجيب
عن الاول بان الصور الحاصلة في اذهان زيد وعمرو وغيرهما مثلا اذا اخذت مع قطع النظر عن تلك
المحال فهي واحدة بالذات ولا تعدد بينها حتى تتحقق المطابقة واذا اخذت بالاضافة الى المحال فلا
نسلم ان بينها مطابقة وتصادقا واجيب عن الثاني بان مفهوم ما يمنع الشركة ايضا
كلي فيصح تعريف الجزئي به وما وقع عليه هذا المفهوم من نحو زيد وعمرو فهو فقط مانع من وقوع
الشركة وليس هو مفهوم لفظ الجزئي المعرف بما يمنع الشركة هو تعريف لمفهوم لفظ الجزئي لا تعريف
لزيد وعمرو ونحوهما لان مفهوم لفظ الجزئي هو كلي كما مر فصح تعريفه واما زيد ونحوه فلا يصح تعريفه
لما مر من ان الجزئيات لا تحد ولا يبرهن عليها وهذا واضح واجيب عن الثالث بان التصور
قد يطلق على حصول الشيء في العقل كتصور معنى الوجوب والامكان فيكون معنى تصور المفهوم حصول
المفهوم **قلت** وفيه نظر والظاهر ان السؤال انما نشا عن جعل المفهوم هو الصورة
الحاصلة في الذهن بالفعل وهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمفهوم المعنى الموضوع له اللفظ من حيث
هو معنى فقط وحينئذ لا يرد السؤال فتامل **الرابع** ما تقدم من تقسيم الكلي الى الطبيعي
والمنطقي والعقلي يجري في الجزئي ايضا فانا قلنا مثلا زيد جزئي فزيد الماخوذ مانعا من وقوع
الشركة من حيث هو هو جزئي طبيعي ومفهوم ما يمنع الشركة جزئي منطقي والمجموع المركب منهما عقلي
قوله الجزئي ايضا يطلق الخ يعني ان الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين احدهما ما تقدم
تعريفه والاخر هذا وعرفه الكاتبي بانه كل اخص تحت اعم اي سواء كان عمومه مطلقا او من وجه
كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الابيض فيكون في القسم الثاني كل منهما جزئيا
من الاخر وكليا له قال السعد والمحققون على ان المراد العموم والخصوص المطلق انتهى وسمي الاول
حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة ويقابله الكلي الحقيقي القابل للشركة
بالنظر الى حقيقته وسمي الثاني جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى ما فوقه ويقابله الكلي
الاضافي وهو الاعم من شيء فالمسمى كليا وجزئيا بالنظر الى حقيقته هو الحقيقي وبالنظر الى غيره
هو الاضافي ولما عرفه الكاتبي بما تقدم اورد عليه القطب ان الجزئي الاضافي والكلي الاضافي متضايفان
لان معنى الجزئي هو الخاص ومعنى الكلي هو العام والخاص انما يكون خاصا بالنسبة الى العام
كالعكس واحد المتضايفين لا يجوز اخذه في حد الاخر لان جزء الحد يجب ان يعقل قبل المحدود
والمتضايفان تعقلهما معا وايضا لفظة كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز
فالاولى ان يقال هو الاخص من شيء واجاب سعد الدين بان ما ذكر ليس تعريفا
للجزئي بل تعيينا لمعناه وانه على اي شيء يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام فلا باس
بايراد لفظ الاعم فيه ولا باس بايراد كل قال على انه اذا كان مراد القائل ما لم يصح تفسيره
بالاخص من شيء فالاولى في تعريفه ان يقال هو المفهوم الذي يشترك شيء بينه وبين غيره

ولا يكون

ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشيء وبين غيره من حيث هو كذلك وهذا معنى قولهم هو المندرج
تحت الشيء فكان المص رحمه الله تعالى لاجل ذلك عدل الى التعبير بالاندراج التام لما ذكر المشعر
بان المراد العموم المطلق الذي هو المرتضى لان معنى الاندراج في الشيء عندهم هو ان يكون الشيء
شاملا له ولغيره وبذا يكون الناطق ليس جزئيا اضافيا بالنسبة الى الانسان لان الانسان
لا يزيد عليه بشيء من الافراد وما يلزمه في الاتيان بلفظة كل فجوابه ما تقدم **قوله**
ان كان موجودا الخ لم يعلل المص بما علل به الكاتبي وغيره من ان كل شخص مندرج تحت حقيقته
العارية عن المشخصات كما اذا جردنا زيدا عن المشخصات التي صار بها شخصا بقيت ماهيته
الانسانية وهي اعم منه وكانه فر من هذا الى اعتبار الوجود والعدم وان كانا زائدين على الحقيقة
حذرا مما اورده القطب عليهم من النقض بواجب الوجود فانه شخص ويمتنع ان يكون له ماهية
كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امر واحد كليا وجزئيا وهو محال
وان كان تلك الماهية مع شيء اخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للتشخص وهو محال
لما تقرر من ان تشخص الواجب عينه وهذا لا يرد على المص لان واجب الوجود يصدق انه موجود
ولا يكون مع ذلك كليا على ان الاعتراض اجاب عنه سعد الدين في شرح الشمسية فراجعه
قوله وان كان معدوما الخ فيه نظر لان الجزئي الحقيقي كيف يكون معدوما حتى يندرج تحت
المعدوم وكانه ذكره على سبيل الفرض لتبيين الحصر والله اعلم ويحتمل ان يكون اراد بالمعدوم
غير الخارجي من الحقائق الذهنية ليصدق على مدلول العلم الجنسي وفيه نظر **قوله** كل مقولين الخ
اعلم ان كل لفظ بالقياس الى لفظ اخر لا بد بينهما من احدى نسب ست التناقض والمباينة الكلية
والترادف والمساواة والعموم مطلقا والعموم من وجه وطريق الحصر ان اللفظين اما ان يمتنع
تصادقهما البتة ام لا والاول اما ان يتحدا فهما نفيا واثباتا نحو كل انسان كاتب نقيض
الانسان ليس بكاتب وهو التناقض او بواسطة معرفة الوضع نحو الانسان والحجر وهو
المباينة والثاني وهو الذي لا يمتنع تصادقهما اما ان يتلازما صدقا ام لا والاول اما ان يتحد مدلولهما
كالبر والحنطة وهو الترادف او لا يتحد كالانسان والناطق وهو المساواة والثاني وهو
ان لا يتلازما صدقا اما ان ينفرد كل منهما وهو العموم والخصوص من وجه كالانسان
والابيض او احدهما فقط وهو العموم والخصوص مطلقا كالانسان والحيوان وجرت
عادتهم بذكر النسب الاربع فقط في هذا المقام اعني المباينة الكلية والمساواة والعموم
مطلقا والعموم من وجه ويسكتوا عن ذكر التناقض الى بابه وعن الترادف لتقدمه في تقسيم
الالفاظ وللاستغناء عنه بالمساواة اما وجه التسمية في التناقض فسياتي واما المباينة
فلان فيها من المفارقة ما بين مدلولي اللفظين بحيث لا يجتمعان ابدا واما في الترادف فلان اللفظين
المتصادقين على معنى واحد صارا قد ركباه وترادفا عليه كالترادف على دابة واحدة عند الركوب
عليها واما في المساواة فظاهر لتساويهما فيما يصدقان عليه واما في العموم مطلقا فلان
العام لما كان لا يزيد عليه الخاص بشيء كان عمومه مطلقا اي غير مقيد بجهة وما ان خصوصه للاخر
مطلقا كذلك بخلاف العام من وجه فان عمومه انما كان بالنظر الى شموله للاخر ولغيره واما بالنظر
الى شموله للاخر له ولغيره فهو خاص فصار كل منهما عاما من وجه وخاصا من وجه وكذلك الاخر وهذا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)